

السياسة النقدية ودورها في الحد من الاختلالات هيكل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

م.د احمد عامر نجف¹ م.م علي فخري عباس²

¹ كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام ديالى

بريد الكتروني: ahmed_amr@iku.edu.iq

² كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام ديالى

بريد الكتروني: alifakhri@alkadhumi-col.edu.iq

HNSJ, 2024, 5(6); <https://doi.org/10.53796/hnsj56/31>

تاريخ القبول: 2024/05/15م

تاريخ النشر: 2024/06/01م

المستخلص

تبحث الدراسة في العوامل النقدية والمالية وتأثيرها على هيكل الاقتصاد العراقي للأعوام من 2004 إلى 2021. ويتم تمويل العجز بإصدار سندات وتحويلات الخزينة والاقتراض الخارجي من المؤسسات الأجنبية. وفي كثير من الأحيان ، يتم استخدام الأموال المقترضة للنفقات الجارية بدلاً من الأنفاق الاستثماري. وعلى الرغم من أن الموازنة الاتحادية كانت بها فوائض مالية لمعظم سنوات مدة الدراسة ، إلا أن التعثر لا يزال هو المسار الأمثل لعمل السلطة المالية بسبب سيطرتها على السلطة النقدية وغياب برامج حكومية واضحة للموازنات اللاحقة. وتم تطبيق أسلوب تحليل البيانات والتحليل القياسي ، وكشفت النتائج عن وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرات النقدية والمالية. كان هذا في المقام الأول بسبب هيمنة السلطة المالية وفشلها في سداد المدفوعات خلال معظم سنوات الفائض وخفض ديون من قبل نادي باريس.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، الدين العام، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة

المقدمة

يهدف التأثير على الاقتصاد الذي ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه سياسات الاقتصاد الكلي في التأثير على الإنتاج والتوظيف ، وكذلك على اقتصاد الدولة بشكل عام ، تسعى الحكومة إلى تقليل الدين العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية. بالإضافة إلى معالجة الجوانب المختلفة في الحد من آثار الدين العام على النشاط الاقتصادي ، كان من الضروري معالجة العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي ، والتي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي ، من خلال الاعتماد على الأساليب والاختبارات الإحصائية والقياسية بغرض الوصول إلى النتائج عن طريق تحليل البيانات للسلاسل الزمنية في الاقتصاد العراقي من 2004 إلى 2021.

أولاً: مفهوم وعناصر السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية وتعالج القضايا إذا كانت هناك بيئة مناسبة يمكنهم من خلالها تشغيل أدواتهم لتحقيق أهدافهم، ومن أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي ، مثل الاستثمار ، والتسعير ، والناتج المحلي الإجمالي ، والاستهلاك ، والمدخرات ، وغيرها من تدابير الاستقرار ، تعد السياسة النقدية أداة رئيسية في السياسات الاقتصادية¹. نتيجة لذلك، يمكن اعتبارها إدارة السياسة التوسعية والانكماشية لحجم النقد لغرض تحقيق أهداف محددة، والتي تُعرف بالمفهوم الضيق للسياسة النقدية. ومع ذلك ، يرى آخرون (Keynesians) أنه يشير إلى مقدار التغييرات في المعروض النقدي التي تحدث وتؤثر على النشاط الاقتصادي. يشمل التعريف الواسع جميع الإجراءات الحكومية التي لها تأثير على توافر الائتمان والأموال ، فضلاً عن إدارة وسياسة الدين العام².

1. أهداف وعناصر السياسة النقدية

يتم استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة والأهداف النهائية، والتي سنناقشها في ما يلي ، من قبل السياسة النقدية لمساعدة السياسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها³.

أ. الأهداف السياسية النقدية الأولية

تتمثل الأهداف الأولية للبنك المركزي في الأساس النقدي للنقود المتداولة مع الاحتياطيات العامة والمصرفية. تتكون الأموال المتداولة من الأوراق النقدية والأموال الإضافية والودائع ، في حين أن الاحتياطيات هي مقدار الأموال المحتفظ بها في البنوك. وكذلك دراسة اتجاهات المقترضين تجاه الزيادة السريعة أو التدريجية في الائتمان ودرجة الزيادة أو النقص في أسعار الفائدة ومتطلبات الإقراض الأخرى ، وإذا كان سعر الفائدة على الحسابات المصرفية هو نفسه معدل الفائدة على الأرصد المفترضة⁴.

ب. الأهداف السياسية النقدية الوسيطة

نظراً لأن السلطات النقدية غير قادرة على التأثير بشكل مباشر ، على سبيل المثال ، على الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ، فإنها تحاول التأثير على المتغير من أجل تعزيز أهدافها النهائية. تستغل السلطة النقدية الاختلافات بين أدواتها وأهدافها النهائية لتحقيق الأهداف⁵. يشار إلى هذه العناصر على أنها أهداف وسيطة. الهدف الوسيط هو متغير في الاقتصاد يمكن للبنك المركزي أن ينظمه بشكل معقول ودقيق. كما أن لديها اتصال ثابت أو يمكن التنبؤ به بشكل معقول. الحد الأدنى مع وضع الهدف النهائي للسياسة النقدية في الاعتبار⁶.

¹ عبد الحميد القاضي ، السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 355 ، يناير 1974.

² وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الأول ، 2000.

³ ناظم محمد الشمري ، النقود و المصارف ، الطبعة 4 ، دار زهوان للنشر و التوزيع ، العراق ، الموصل ، 1988 ، ص 278.

⁴ السيد عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر ، عمان ، 2009.

⁵ فؤاد هاشم ، اقتصاديات التوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969.

⁶ عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة ، الموصل ، 1990.

ج. الأهداف السياسية النقدية النهائية

تتأثر الأهداف والغايات الرئيسية المرتبطة بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية بالسلطة النقدية من خلال الإجراءات التي تستخدمها بالاقتران مع السياسات الأخرى ، لكن قدرة السياسة النقدية على مواجهة التحديات لتحقيق الهدف تعتمد على التوقيت المناسب لاتخاذ القرار الصحيح القرار في التأثير على المتغيرات⁷. يلعبون دورًا في حل القضايا الاقتصادية من خلال التفاعل مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المشتركة الواردة في ما يلي:

- تحقيق أقصى درجة من التوظيف الكامل ، مما يستلزم خفض البطالة إلى مستوى يتوافق مع المعدلات الطبيعية.
- الحفاظ على مستوى عام منخفض للأسعار (استقرار الأسعار).
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
- تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي

2. أدوات وآليات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية مجموعة من السياسات للتعامل مع السياسة النقدية⁸:

أ. سياسة الائتمان: هذه هي السياسة التي تحكم الإطار العام الذي تمارس من خلاله مجموعة من البنوك نشاطها الائتماني ، بما في ذلك السياسة التي تحدد معدل الخصم ، وسقوف الائتمان ، ونسب الاحتياطي القانوني ، ونسبة السيولة ، وغيرها من القيود الكمية والنوعية التي يسمح للبنك المركزي باستخدامه لتوجيه المصارف.

ب. سياسة إدارة سعر الصرف: للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، ومنع انخفاض قيمتها ، والحفاظ على استقرارها ، والانضمام إلى السوق كبائع أو مشتري لتحقيق الهدف ، اختار البنك المركزي إدارة سعر الصرف في إطار اقتصادي متوازن.

ج. سياسة إدارة الدين الحكومي: هي الطريقة التي يسيطر البنك المركزي من خلالها على الدين العام بقصد توفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الحكومة الجارية والنفقات الجارية عن طريق إصدار أدون للخرزاة العامة وكذلك تمويل النفقات الاستثمارية بإصدارها. السندات طويلة ومتوسطة الأجل وبتوقيعات قروض محلية ودولية.

ثانياً: الدين العام المفهوم والمضامين

يشير مصطلح "الدين العام" إلى مقدار الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمنظمات لتلبية الاحتياجات العاجلة، وتمويل مبادرات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف عندما تكون الإيرادات العامة غير كافية لدفع نفقات الدولة، مثل الحرب والتضخم المفرط. بالإضافة إلى ذلك، هناك التزامات مستحقة على الحكومات ذات السيادة، ومعظمها في شكل سندات قابلة للتداول، أو أدون خزائنة ذات أجل استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، أو أدون خزائنة. في هذه الحالة ، يشار إلى الدين باسم الدين الحكومي وذلك من أجل دعم نفقاتها العامة عندما لا تتمكن من القيام بذلك من خلال مصادر أخرى ، لا سيما الضرائب ، تقترض الدولة الأموال من الأشخاص أو المنظمات المحلية أو الدولية أو الدول الأخرى. ونتيجة لتطور المجتمع وظهور سلطات تشريعية تمثل الشعب لها حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى، فإن مفهوم الدين العام بمعناه المعاصر يعد حديثة نسبياً، ويعود تاريخها إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً⁹.

يُعرف الدين العام بأنه مجموع الأموال التي تحصل عليها أو تقترضها الحكومة أو أي كيان عام آخر، سواء كان خاصاً أو عاماً، مع اتفاق على سداه ودفع الفائدة عليه وفقاً لقواعد والتعليمات.

⁷ alberto alesina, andrea passalacqua, the political economy of government debt, harvard university and igier bocconi,2015.

⁸ ابدجمان، مايكل ، (الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة) ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1999.

⁹ أروى العبداني ، منال الغامدي أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي

1. أنواع الدين الحكومي

يقسم الدين الحكومي (العام) إلى دين خارجي على عاتق المؤسسات والحكومات الأجنبية ودين داخلي على عاتق المواطنين أو المؤسسات المحلية [8].

أ. الدين الحكومي (الداخلي) :- غالبًا ما يتم الاحتفاظ بالقروض الحكومية بالعملة المحلية للدولة ويتم الحصول عليها من خلال المؤسسات المحلية مثل البنوك أو عن طريق إصدار السندات ومن المعروف من بينها ما تستثمره الحكومة (تقتضيه) من صناديق التأمين الصحي والاجتماعي أنها تخصص من أموال الضرائب تلك الديون الداخلية ، أو ما تدين به الحكومة داخليًا بين قطاعاتها العديدة.

ب. الدين الحكومي (الخارجي) :- عندما تستند المعاملات إلى أفراد أو شركات أو دول أجنبية تحصل على قروض حكومية من مؤسسات أجنبية مثل البنوك الأجنبية أو المنظمات الدولية مثل وصندوق النقد والبنك الدولي.

2. مؤشرات الدين الحكومي

يتم فحص سلوك الدين العام باستخدام ثلاث مجموعات أساسية من المؤشرات. من ناحية أخرى ، هناك عدد من المؤشرات التي تقيس احتمالية أن يصبح وضع الدين أسوأ نتيجة للسياسات الحالية. فئة ثانية تقيس قدرة الحكومة على التعامل مع حالات الطوارئ في المستقبل في ظل ظروف متوقعة محددة. أخيرًا وليس آخرًا ، هناك مؤشرات مالية توضح كيف تتصرف الالتزامات كعوامل في السوق [9].

أ. نسبة الدين الحكومي / إيرادات الموازنة

تقيس هذه الإحصائية درجة الدين بما يتناسب مع قدرة الحكومة على سداد مدفوعاتها، يعرض عدد السنوات المطلوبة لسداد عبء القرض بالكامل. نظرًا لحقيقة أن هذه النسبة تأخذ في الاعتبار حجم المالي عند حساب قدرة الدولة على تحصيل الضرائب ، فإن التناسب الثابت بين الدين والنتائج المحلي الإجمالي قد يوفر نتائج مختلفة.

ب. نسبة الدين الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي

تقيس هذه نسبة الدين بما يتناسب مع قدرة الحكومة، وتشير هذا النسبة إلى أن الاقتصاد الذي يولد ويبيع ما يكفي من السلع والخدمات لسداد الديون دون تحمل المزيد من الديون لديه نسبة دين منخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. إيرادات الميزانية بالعملة / سعر الصرف

تقيس هذه نسبة الدين إلى سعر الصرف العملة وتشير هذا النسبة إلى نسبة دين منخفضة مقابل ارتفاع سعر الصرف وخاصة في البلدان الريفية مثل العراق.

ثالثًا: فعالية السياسة النقدية في الحد من آثار الدين العام على الاقتصاد العراقي بعد 2003

كان الاقتصاد العراقي في مرحلة انتقالية بعد عام 2003 ، والتغيير الأخير في اتجاهات السياسة النقدية بعد استقلال البنك المركزي بموجب القانون 56 لعام 2004 دفع السلطة النقدية إلى استخدام أدوات متطورة تتناسب مع احتياجات التحرك نحو نظام السوق. من جهة ، والتفرد الذي يميز الاقتصاد العراقي في ظل الخلل البنوي والتخلف الذي يعاني منه من جهة أخرى¹⁰.

وبسبب الاقتصاد الريعي، والهشاشة المالية ، وفصل القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي ، اتبعت السلطة النقدية سياسة استهداف التضخم من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في الدولة. ونتيجة لذلك ، أصبحت القنوات التقليدية لنقل تأثير السياسة النقدية (سعر الفائدة) غير فعالة إلى حد كبير.

في ظل نظام الصرف المعلن ، ونظام التعويم المدار ، ونظام الصرف الحقيقي الذي ينقسم إلى مرحلتين ، الأولى 2003-2009 ، ونظام مدار ، والثاني نظام سعر الصرف الثابت 2009-2021 ، استخدمت السلطة النقدية نافذة بيع

¹⁰ مؤشرات الدين العام ، الإنتوساي ، نونبر / تشرين الثاني ٢٠١٠،

https://www.intosaicommunity.net/wgpd/content/issais/DebtInd_a.pdf

العملات كألية للتحكم والسيطرة على سعر الصرف ، وكذلك توفير العملات الأجنبية للقطاع الخاص لتمكينه من الاستيراد وسد فجوة الطلب الكلي ، وكانت السلطة النقدية ناجحة.

1. واقع واتجاهات الدين العام في العراق بعد 2003

إن تعزيز قدرات إدارة ديون وزارة المالية أمر بالغ الأهمية نظراً لتراكم الدين العام السريع في العراق ، وقلة الخبرة بأدوات الدين الأساسية ، واحتياجات التمويل الكبيرة. و أن متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هي 44% من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من (2004-2020) كما موضح في الجدول (1) ، وهو ما يعتبر مفرطاً. ويبلغ الدين العام للحكومة أكثر من 70 مليار دولار ، منها 20 مليار دولار ديون خارجية ، سيتم سداد معظمها بحلول عام 2028. وتقدر الديون الخارجية الأخرى التي نمت نتيجة الحرب على الإرهاب ، إلى جانب ديون مرتبطة بمشاريع تنموية ممولة من بعض المصادر الدولية ، بمبلغ 23 مليار دولار. في حين أن الدين الداخلي يبلغ تقريباً 50 مليار دولار ، و 95% منه محصور في النظام المالي الحكومي ، مما يعني أن الدولة ستظل مسؤولة عن سدادها. لم يكن لدى الدولة أبداً عجز في ميزانها المالي ، وبالتالي لم تنشأ أدوات مالية مثل سوق السندات المحلية (هناك فقط سندات حكومية) أو الوصول إلى السندات الأجنبية مثل سندات اليوروبوند ، التي تعتمد عليها الدول الأخرى كثيراً.

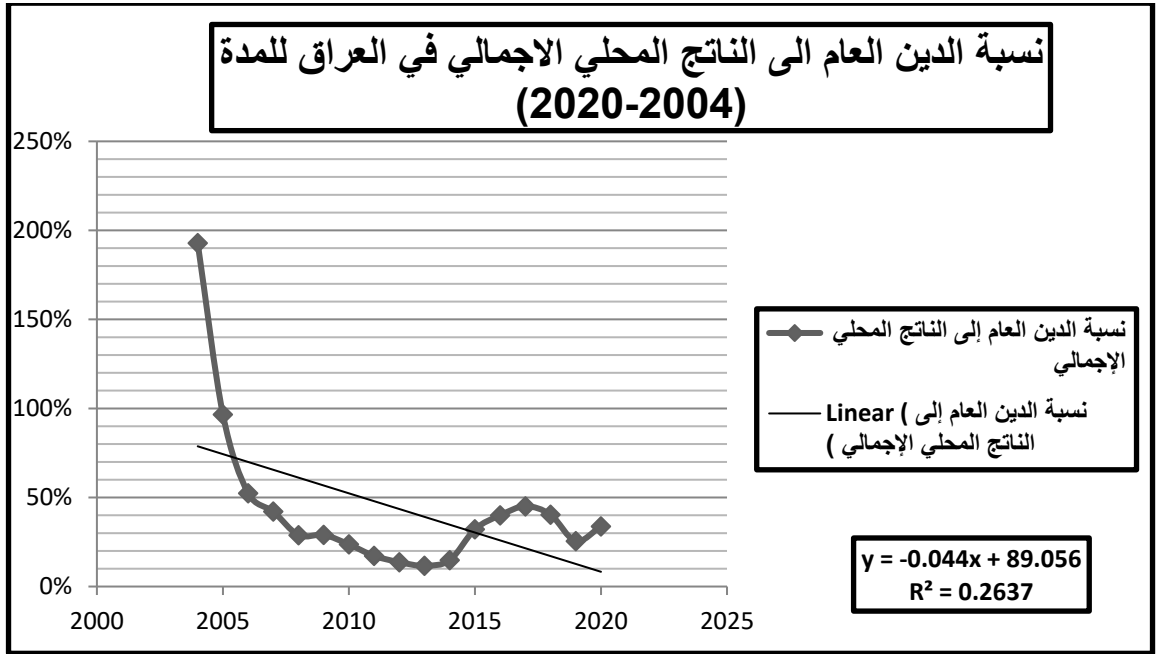
تظهر النتائج في الشكل (1) أن أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع الدين العام هو العوامل الجيوسياسية والاقتصادية ، مثل ، والصراع ، والركود ، وعوامل أخرى ، تؤثر على عادات الاقتراض في الحكومة وقرارها بتولي ديون إضافية ، وهذا له علاقة واضحة بالفساد من خلال العقود الحكومية المشبوهة المتأثرة بأفراد ذوي نفوذ. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، والذي انعكس في تراجع عجز الموازنة مع تعزيز الوضع الأمني واستقرار الوضع السياسي ، فقد حققت أدنى مرتبة لها في العام (2013). بنسبة (12%) [10]. استجابةً للانخفاض السريع للمالية العامة للحكومة.

الجدول (1) الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الدين الحكومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	102670970	53235358.7	193%
2005	71066600	73533598.6	97%
2006	50101500	95587954.8	52%
2007	46953320	111455813.4	42%
2008	45310920	157026061.6	29%
2009	37861230	130643200.4	29%
2010	38371500	162064564.5	24%
2011	37409700	217327107.4	17%
2012	34810840	254225490.7	14%
2013	31913400	273587529.2	12%
2014	38352500	258900633.1	15%
2015	61654000	191715791.8	32%
2016	72233000	180456329	40%
2017	87519200	194320132	45%
2018	82603699	204678543.8	40%
2019	78279848	306798543	26%
2020	101945750	219768798.4	46%
2021	99890746	301,439,533.90	33%
متوسط			44%

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، سنوات مختلفة.

الشكل (1)



نظرًا لأن النفط يمثل أكثر من 90% من الدخل الحكومي والصادرات ، فقد أثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط من 111.63 دولارًا في عام 2012 إلى 41.96 دولارًا في عام 2020 بشدة وتسبب في ركود كبير في الاقتصاد العراقي. بالإضافة إلى ذلك ، تأثر ربع سكان العراق بالاعتداءات الإرهابية التي بدأت في عام 2014 ، والتي عرضت أيضًا أمن المنشآت النفطية على الحدود الغربية للبلاد للخطر. أدى هذا إلى زيادة تباطؤ الاقتصاد وزيادة التكاليف الخارجية للبلاد. تداول وخفض ثقة المستثمرين في السوق المالية. وفقًا للجدول (2) ، شهد الاقتصاد العراقي معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ -35% في عام 2015 ، وهو أدنى مستوى منذ نهاية الصراع عام 2003. تم تقليص الإنفاق المالي للحكومة بشدة في عام 2015 نتيجة للانخفاض الحاد في عائدات النفط والضغط المالية المتزايدة الناجمة عن مكافحة الإرهاب وتدفق النازحين داخليًا. ونتيجة لذلك ، زاد العجز المالي بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك ، ارتفع معدل النمو السنوي للدين العام بسرعة من -7% في عام 2014 إلى 61% في نهاية عام 2015. وتغير الحساب الجاري إلى عجز في ميزان المدفوعات في عام 2015 لأول مرة منذ عام 2005 نتيجة لذلك من قطاع التصدير المتباطئ. ونتيجة لذلك ، انخفض الاتجاه العام للاحتياطيات الدولية ، حيث انخفض من 66.7 مليار دولار أمريكي. 6.7 أشهر من الواردات في عام 2016 مقابل 10.9 شهر من الواردات في عام 2014 بنحو 45.2 مليار دولار أمريكي. بمساعدة التعافي البطيء في أسعار النفط ، تعافى الاقتصاد العراقي في عام 2016 ، حيث ارتفع إنتاج وصادرات النفط من 3.7 مليون برميل يوميًا في عام 2015 إلى 4.6 مليون برميل يوميًا ومن 3.4 مليون برميل يوميًا إلى 3.8 مليون برميل يوميًا. ، على التوالي. ومع ذلك ، من المتوقع أن تستمر المالية العامة للبلاد والاحتياطيات الدولية الإجمالية وإدارة الديون في التأثير سلبيًا بالآثار الشديدة والضارة لصدمتين ، وهما الصراع ضد داعش والانخفاض السريع في أسعار النفط. كما موضح في الشكل (2) حيث نلاحظ ان اتجاهات النمو السنوي للناتج المحلي والدين العام كانت غير مستقرة .

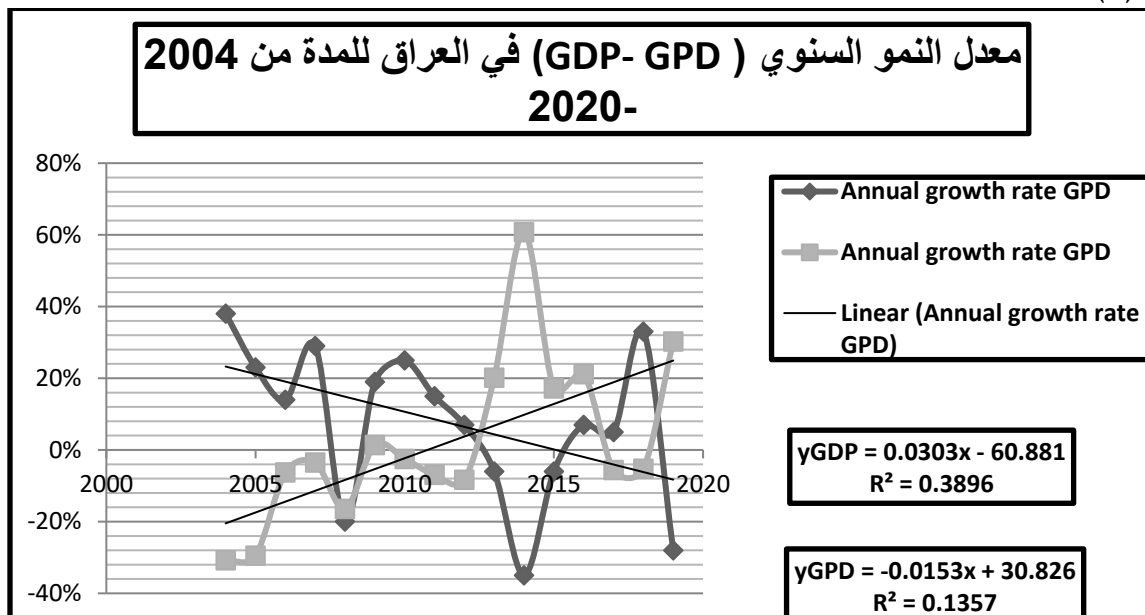
الجدول (2) معدل النمو السنوي للدين العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	الدين الحكومي الإجمالي	معدل النمو السنوي	أسعار النفط
2004	53235358.7		102670970		38.26
2005	73533598.6	38%	71066600	-31%	54.57
2006	95587954.8	23%	50101500	-30%	65.16
2007	111455813.4	14%	46953320	-6%	72.44
2008	157026061.6	29%	45310920	-3%	96.94
2009	130643200.4	-20%	37861230	-16%	61.74
2010	162064564.5	19%	38371500	1%	79.61
2011	217327107.4	25%	37409700	-3%	111.26
2012	254225490.7	15%	34810840	-7%	111.63
2013	273587529.2	7%	31913400	-8%	108.56
2014	258900633.1	-6%	38352500	20%	98.97
2015	191715791.8	-35%	61654000	61%	52.32
2016	180456329	-6%	72233000	17%	43.64
2017	194320132	7%	87519200	21%	54.13
2018	204678543.8	5%	82603699	-6%	71.34
2019	306798543	33%	78279848	-5%	64.3
2020	219768798.4	28%	101945750	30%	41.96
2021	301439533.9	37%	99890746	-2%	
متوسط		9%		2%	

المصدر:

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، سنوات مختلفة.
- المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

الشكل (2)



نتيجة لاعتماد الحكومة على عائدات النفط والتي تمثل 95% من إجمالي الإيرادات ، وكذلك الوضع العام الذي انعكس في زيادة الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الجاري على الرواتب وتعويضات الموظفين ، مما أدى إلى حدوث الميزانية في ظل هذا الوضع. بشكل غير مباشر ، يؤثر سعر النفط في الأسواق العالمية على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبلاد ، وإدارة الديون ، والمالية الحكومية. ولهذا نلاحظ أن العجز في الموازنة الاتحادية يعود إلى زيادة الإنفاق الجاري مقابل انخفاض الإنفاق الاستثماري ، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية للبلاد وهذا يعود لأسباب متعددة و عوامل منها العجز في ميزان المدفوعات نتيجة اعتماد الدولة على الواردات مما يؤدي إلى خروج العملات الأجنبية والاعتماد الكامل على الصادرات النفطية ، إضافة إلى عدم استقرار الوضع السياسي والأمني الذي أثر على الواقع الاقتصادي في البلاد كما هو موضح في الجدول رقم (3). وقد اتخذت الحكومة العراقية خطوات لتنفيذ استراتيجية على المدى المتوسط (5) سنوات) وكما موضح في الشكل (3) ، من أجل:

- تمويل عجز الموازنة الحكومية بأقل سعر كلفة مع أقل قدر ممكن من المخاطرة
- تحقيق التكوين المطلوب للمحافظة بما يتوافق مع هدف إدارة الدين العام.
- تطوير سوق الدين المحلي ، والتركيز على خفضه والتخلص في النهاية من اعتماد الحكومة عليه.
- إصدار سندات حكومية طويلة التصنيف وتمويل نقدي غير مباشر.

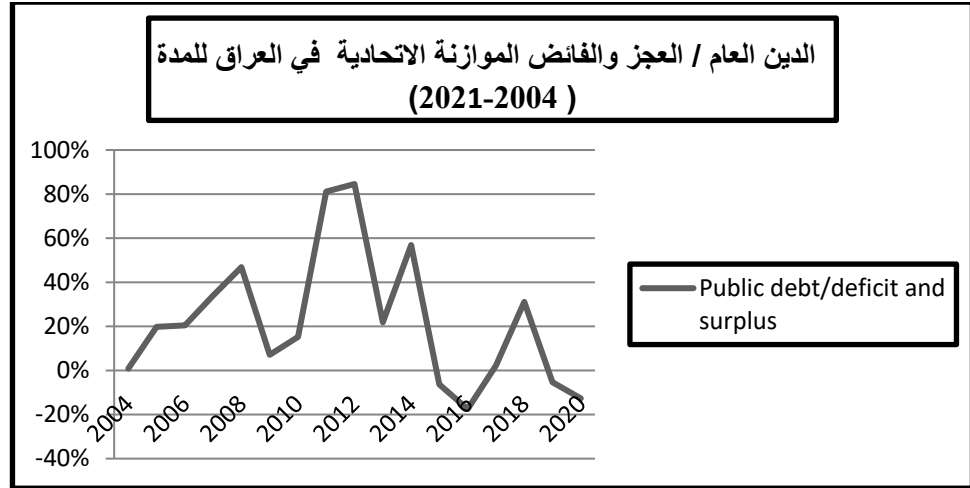
الجدول (3) العجز والفائض الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (2004 - 2021)

السنوات	الإيرادات الفعلية	الأنفاق الفعلية	عجز والفائض الموازنة
2004	32989000	32117000	872000
2005	40436000	26375000	14061000
2006	49056000	38807000	10249000
2007	54965000	39031000	15934000
2008	80641000	59403000	21238000
2009	55244000	52567000	2677000
2010	70178000	64352000	5826000
2011	99998776	69640000	30358776
2012	119817000	90375000	29442000
2013	113840000	106873000	6967000
2014	105387000	83556000	21831000
2015	66470000	70398000	-3928000
2016	54409270	67067000	-12657730
2017	77422000	75490000	1932000
2018	106570000	80873000	25697000
2019	107566995	111723523	-4156528
2020	63199689	76082443	-12882754
2021	109,081,464	102,849,661	6,231,803.00

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، سنوات مختلفة.

نلاحظ أن موازنة الاتحادية في العراق تمثل عجزاً وفائضاً في الموازنة للسنوات (2004-2021)¹¹، مما يعني هناك زيادة النفقات على الإيرادات. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الدين العام دون بذل جهود لإيجاد طرق أو حلول أخرى لسد العجز بعيداً عن الاقتراض من الخارجي أو الداخلي، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على العديد من المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، هناك احتمالية للتضخم في بعض الظروف، مما يؤثر على مستوى دخل الفرد.

الشكل (3)



2. اتجاهات السياسة النقدية في الحد من أثار الدين العام على الاقتصاد العراقي بعد 2003

تهدف سياسة إدارة الدين العام للبنك المركزي العراقي بعد عام 2003 إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل العمليات الحكومية الجارية والنفقات الجارية من خلال إصدار أذون الخزانة العامة، وكذلك توفير التمويل لنفقات الاستثمار من خلال إصدار طويل ومتوسط- السندات لأجل وإبرام القروض المحلية والدولية. تعزى الزيادة في الدين المحلي إلى العمليات النقدية غير المباشرة، أي إصدار أذون الخزانة التي تم شراؤها أولاً من قبل مصرف الرافدين ومصرف الرشيد، وهما مصرفان مملوكتان للدولة، ثم بيعهما للبنك المركزي العراقي بسعر مخفض. وقد اضطرت الحكومة إلى استخدام هذه العملية النقدية غير المباشرة، والتي مثلت 34.6% من إجمالي الدين المحلي في كانون الأول (ديسمبر) 2016، بسبب الاحتياجات المالية الملحة للحكومة والتدهور السريع لحالة المالية العامة وكذلك موقف أسواق رأس المال الدولية تجاه العراق. لكن النقص في السيولة والانخفاض المستمر في أسعار النفط قد تسببا في العجز في الموازنة، يجب على الحكومة أن تتجه إلى العمليات النقدية غير المباشرة من قبل البنك المركزي للدولة في القطاع المصرفي المحلي. في ديسمبر 2016، استحوذت قاعدة مستثمري البنك المركزي العراقي على 59.0% من إجمالي الدين المحلي¹².

أ. **معدل مخاطر الفائدة:** يُشار إلى ارتفاع مخاطر الفائدة من خلال ارتفاع النسبة المئوية للديون ذات الأسعار المتغيرة في 2015 و 2016. وكان متوسط الوقت المستغرق لسداد الدين الخارجي 15.1 سنة. وبلغت نسبة إعادة توطين الديون لمدة عام 11.5%. وفي المرحلة التالية من تشديد السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ستزداد مخاطر الفائدة. يشير هذا إلى نسبة دين متغيرة تبلغ 10.2% من إجمالي الدين الخارجي للفترة (2004-2021) وهي علامة على زيادة مخاطر الفائدة. في حين أن نسبة كبيرة من الديون ذات معدلات الفائدة المتغيرة آخذة في الازدياد، فإن معدلات الفائدة الفعلية للديون الخارجية في عام 2016 كانت 3.0% وهي منخفضة للغاية وأقل بكثير من أسعار الفائدة الحالية للمخاطر العراقية التي تزيد عن 700 نقطة أساس في نهاية

¹¹ جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، سنوات مختلفة.

¹² جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

عام 2016. على الرغم من الزيادة الحاصلة في جزء كبير من معدل الدين المتغير ، إلا أن هذا المعدل لا يزال ينمو ، ولا يزال من المتوقع أن تكون العمليات النقدية غير المباشرة من قبل البنك المركزي العراقي ضرورية للتمويل الحكومي ، ولكن بحجم أصغر بكثير مما كان عليه في عام 2016.

الجدول (4)

التغيرات في معدل سعر الفائدة الحقيقي والاسمي وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	معدل سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الصرف
2004	9,5	(17,5)	1,453.00
2005	15,5	(21,5)	1,472.00
2006	19,5	(33,7)	1,475.00
2007	23,5	(7,3)	1,267.00
2008	18,5	15,8	1,172.00
2009	12,33	15,13	1,171.00
2010	9,75	7,35	1,170.00
2011	9,50	3,9	1,170.00
2012	9,50	3,4	1,166.00
2013	9,6	4,5	1,232.00
2014	9,4	4,4	1,214.00
2015	9,4	4,9	1,190.00
2016	9,2	5,3	1,190.00
2017	9,5	5,9	1,190.00
2018	9,1	5,7	1,190.00
2019	5,1	5,3	1,190.00
2020	4,1	4,4	1,190.00
2021	4,2	3,4	1,450.00

المصدر : البنك المركزي العراقي ، ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ، أعداد مختلفة، بغداد.

ب. مخاطر سعر الصرف كان من الصعب تحديد نظام الصرف ، لا سيما في دول مثل العراق التي تستخدم سعر صرف ثابت كسياسة نقدية لأنها تفتقر إلى العمق المالي الضروري للمشاركة في استهداف التضخم من خلال سياسة سعر الفائدة. وبسبب هذا ، فإن نظام الصرف العراقي الفعلي - الذي يعمل كأساس للحكم على السياسة النقدية - هو نظام يعزز فيه سعر الصرف الاستقرار. حيث يشكل الدولار الأمريكي 56.2% من إجمالي تكوين العملات للدين الخارجي ، يليه الين الياباني (17.6%) واليورو (15%). نظرًا لأن الدينار العراقي مرتبط تقريبًا بالدولار الأمريكي ، فإن مخاطر العملة من المتوقع أن تكون منخفضة نسبيًا وأن محفظة الدين الخارجي العراقي مرنة أمام ارتفاع أسعار الفائدة فلا ينبغي أن يكون هناك الكثير من مخاطر العملة ، ويجب أن تكون محفظة الديون مستقرة تمامًا. ونتيجة لذلك ، سيكون من الصعب دمج العديد من طرق الصرف الثابت المستخدمة قبل عام 2003. لذلك ، سعى المسؤولون عن السياسة النقدية إلى تنفيذ هيكل سعر يتماشى مع الاتجاهات الحالية

ويدعم استقرار قيمة العملة. العملة المحلية. من أجل ضمان استقرار سعر العملة ، اعتمدت الحكومة بالتالي على نظام سعر الصرف العائم الخاضع للرقابة. ينظم البنك المركزي التبادل غير المقيد الذي ينظمه قانون العرض والطلب. اعتمد البنك المركزي برنامج مزاد يومي لشراء وبيع العملات الأجنبية لضمان نجاح ذلك. فإن مخاطر الصرف الأجنبي سيتوقف على مستوى الاحتياطيات التي انخفضت من 77.8 مليار دولار في عام 2013 إلى أقل من الثلاثين في عام 2021.

الجدول (5) التغيرات في سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	سعر صرف المزداد	سعر الصرف الموازي
2004	145,2	1453
2005	146,9	1472
2006	146,7	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1182
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188	1214
2015	1190	1228
2016	1190	1229
2017	1190	1200
2018	1190	1200
2019	1190	1200
2020	1190	1200
2021	1450	1480

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية مختلفة، بغداد. رابعاً: قياس وتحليل أثر المتغيرات النقدية والمالية على الدين العام في العراق للمدة (2004-2021) تستخدم طريقة التحليل الكمي (المعياري) لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المشمولة في البحث ومدى توافقها مع صحة أو عدم صحة فرضيات البحث. سيتم استخدام برنامج (Eviwes 12) لحساب الارتباط بين المتغيرات النقدية (سعر الصرف سعر الفائدة) والمالية (فائض عجز الموازنة) وأسعار النفط في العراق للأعوام 2004 حتى 2021. 1. تحليل وتوصيف النموذج لتأثير العوامل المالية والنقدية على الدين الحكومي العراقي عبر الزمن (2004-2021)

الهدف من النموذج القياسي هو التحليل والتنبؤ بمجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تمثل

ظاهرة اقتصادية معينة. نظرًا لأن هذه العلاقات قد تكون سببية ، فإن أي تغيير في متغير واحد قد يؤدي إلى تغييرات في المتغيرات الأخرى ، فمن المهم تحديد نقاط القوة والضعف في هذه العلاقات.

أ. النموذج الرياضي

سيتم تطوير النموذج القياسي لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة وفقاً للمعادلة الهيكلية التالية لتقدير وتقييم الارتباط بين الدين الحكومي والمتغيرات النقدية والمالية:

$$GD = f (AIM, ARE, ASP, EXRA , NO , OP)$$

$$GD = a + \beta_0 + \beta_1 AIM + \beta_2 ARE + \beta_3 ASP + \beta_4 EXRA + \beta_5 NO + \beta_6 OP + U$$

معاملات في الاجل القصير: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$

اذ ان الدين الحكومي (GD) يمثل المتغير التابع (Dependent variable) ، أما الاختلال الفعلي (AIM) (مستقر عند المستوى)، الإيرادات الفعلية (DARE) ، الانفاق الفعلي (DASP)، سعر الصرف (DEXRA) ، معدل سعر الفائدة (DNO) ، أسعار النفط (DOP) فيمثلون المتغيرات المستقلة (Independent variable) (مستقر عند الفرق الأول)

الجدول (6) النموذج القياسي لمتغيرات

VARIABLES	VARIABLES	الرمز	
Independent Variable	Actual imbalance	AIM	1
	Actual income	DARE	2
	Actual expenditure	DASP	3
	Exchange rate	DEXRA	4
	Interest rate	DNO	5
	Oil prices	DOP	6
Dependent Variable	Government debt	GD	7

2. البيانات:

تم استخدام البيانات السنوية لمتغيرات البحث في العراق للأعوام (2004-2021) بناءً على المصادر الوطنية ، بما في ذلك وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي ، في النموذج القياسي للتحليل. كما موضح الجدول (7).

الجدول (7)

البيانات السنوية للمتغيرات النقدية والمالية في العراق للمدة (2004-2021)

السنوات	الدين الحكومي الإجمالي GD	الإيرادات الفعلية ARE	الأنفاق الفعلية ASP	الاختلال الفعلي AIM	سعر الصرف EXRA	أسعار النفط (OP)	معدل سعر الفائدة الاسمي (NO)
2004	102,670,970	32,989,000	32,117,000	872,000	1,453	38.26	9,5
2005	71,066,600	40,436,000	26,375,000	14,061,000	1,472	54.57	15,5
2006	50,101,500	49,056,000	38,807,000	10,249,000	1,475	65.16	19,5
2007	46,953,320	54,965,000	39,031,000	15,934,000	1,267	72.44	23,5
2008	45,310,920	80,641,000	59,403,000	21,238,000	1,172	96.94	18,5
2009	37,861,230	55,244,000	52,567,000	2,677,000	1,171	61.74	12,33
2010	38,371,500	70,178,000	64,352,000	5,826,000	1,170	79.61	9,75
2011	37,409,700	99,998,776	69,640,000	30,358,776	1,170	111.26	9,50
2012	34,810,840	119,817,000	90,375,000	29,442,000	1,166	111.63	9,50
2013	31,913,400	113,840,000	106,873,000	6,967,000	1,232	108.56	6,9
2014	38,352,500	105,387,000	83,556,000	21,831,000	1,214	98.97	4,9
2015	61,654,000	66,470,000	70,398,000	-3,928,000	1,190	52.32	4,9
2016	72,233,000	54,409,270	67,067,000	-12,657,730	1,190	43.64	2,9
2017	87,519,200	77,422,000	75,490,000	1,932,000	1,190	54.13	5,9
2018	82,603,699	106,570,000	80,873,000	25,697,000	1,190	71.34	9.1
2019	78,279,848	107,566,995	111,723,523	-4,156,528	1,190	64.3	5.1
2020	101,945,750	63,199,689	76,082,443	-12,882,754	1,190	41.96	4.1
2021	99,890,746	109,081,464	102,849,661	6,231,803	1,450	67.58	4.2

المصدر:-

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، سنوات مختلفة.
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، سنوات مختلفة
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية مختلفة، بغداد.

3. تقدير النموذج

تم تقدير النموذج باستخدام منهج المربعات الصغرى (OLS) ، وتقرر من النتائج المقدر المذكرة أعلاه أنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات قيد الدراسة:

$$GD = 4843484 - 0.564 AIM + 0.638 D(ARE) - 0.547D(ASP) - 2879D(EXRA) - 1471 D(NO) - 45106 D(OP)$$

$$T\text{-Statistic} = (1.15) \quad (1.145) \quad (1.328) \quad (0.681) \quad (1.8107) \quad (1.335) \quad (1.584)$$

$$P\text{-Value}: 0.2783 \quad 0.5108 \quad 0.1003 \quad 0.211 \quad 0.144$$

$$R\text{-squared}: 0.4954 \quad \text{Adjusted } R\text{-squared}: 0.194 \quad \text{prob (F-statistic)}: 0.2322$$

توضح المعادلة ، باستخدام نتائج التحليل القياسي ، أنه بافتراض استقرار المتغيرات الأخرى ، فإن تأثير المتغيرات على الدين العام متواضع للغاية. إنه ارتباط ضعيف للغاية ، وتوضح نسبة R-squared البالغة 49٪ مدى ضعفها. يمكن أن يُعزى التأثير المتبقي إلى الهيمنة المالية ، والتي كان لها تأثير ملحوظ في غالبية مدة البحث ، وكان لها فائض

في موازاتها ، ومعدلات سداد منخفضة للديون ، وعدم وجود استدامة يمكن تحديدها بوضوح للدين العام ، بالإضافة إلى ذلك. إلى برنامج نادي باريس لتخفيض الديون المتعلقة بالديون الخارجية للعراق قبل 2003.

الجدول (8)

تقدير النموذج باستخدام برنامج (Eviwes 12)

Dependent Variable: DGD

Method: Least Squares

Date: 08/20/22 Time: 22:07

Sample (adjusted): 2005 2021

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AIM	-0.564147	0.355997	-1.584697	0.1441
DARE	0.638061	0.477848	1.335280	0.2114
DASP	-0.547612	0.302429	-1.810712	0.1003
DEXRA	-28794.37	42228.97	-0.681863	0.5108
DNO	-1471601.	1107972.	-1.328193	0.2136
DOP	-451064.9	393410.5	-1.146550	0.2783
C	4843484.	4183979.	1.157626	0.2739
R-squared	0.496580	Mean dependent var	-163542.6	
Adjusted R-squared	0.194528	S.D. dependent var	13828229	
S.E. of regression	12410570	Akaike info criterion	35.79890	
Sum squared resid	1.54E+15	Schwarz criterion	36.14198	
Log likelihood	-297.2906	Hannan-Quinn criter.	35.83300	
F-statistic	1.644023	Durbin-Watson stat	1.395440	
Prob(F-statistic)	0.232211			

الاستنتاجات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في البحث ، أظهر تحليل البيانات وتقديرها أن هناك تأثيراً للمتغيرات النقدية المالية على عدم سداد الدين العام ، وكان للمتغيرات المالية الأثر الأكبر. في معظم سنوات البحث كان هناك فائض في الموازنة الاتحادية ولكن اعتماد سياسة الأنفاق التوسعي وغياب سياسة الرقابة المالية تسبب في تبديد تلك الفوائض ، واستخدمت السياسة النقدية بعد استقلال البنك المركزي بموجب القانون 56 لسنة 2004 دفع للسلطة النقدية من أجل استخدام أدوات متطورة تتناسب مع احتياجات التحرك نحو نظام السوق ، استخدمت السلطة النقدية نافذة بيع العملات كآلية ضبط سعر الصرف ، وكذلك توفير العملات الأجنبية للقطاع الخاص لتمكينه من الاستيراد وسد فجوة الطلب الكلي ، وكذلك نجحت السلطة النقدية في التخفيف من آثار الدين العام ، وظهر ذلك في عام 2021 من خلال تغيير سعر صرف الدولار من (1190) إلى (1450) دينار ، مما قلل العجز المخطط في الموازنة الاتحادية لعام 2021 ، وهو ما انعكس في انخفاض الدين العام المحلي والخارجي لسد العجز.

وعليه يجب ودعم أهداف السلطة النقدية ، وحماية استقلالية البنك المركزي ، واعتماد إعادة جدولة الدين الداخلي بين السلطات المالية والنقدية وفقاً لحالة الموازنة العامة في فترات العجز والفائض ، والاستفادة من الفرص لتحقيق فائض في الإيرادات من خلال ارتفاع أسعار النفط من خلال إنشاء صندوق السيادة في حالة وجود عجز وتخصيص جزء منه لسداد الدين العام مما يعطي فرصة لتقادي الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي ، واشتراط سن قانون متعلق بالدين العام وسداده وآلية الاقتراض الداخلية وخارجية.

المصادر :

1. عبد الحميد القاضي ، السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 355 ، يناير 1974.
2. وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الأول ، 2000 .
3. السيد عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر ، عمان ، 2009.
4. فؤاد هاشم ، اقتصاديات التوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969.
5. عوض فاضل إسماعيل ، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة، الموصل، 1990.
6. ناظم محمد الشمري ، النقود و المصارف ، الطبعة 4 ، دار زهوان للنشر و التوزيع ،العراق ، الموصل، 1988، ص 278.
7. alberto alesina, andrea passalacqua, the political economy of government debt, harvard university and igier bocconi,2015.
8. ابدجمان، مايكل ، (الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة) ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1999.
9. أروى العبداني ، منال الغامدي أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي
10. مؤشرات الدين العام ، الإنتوساي ، نونبر / تشرين الثاني ٢٠١٠ ،
https://www.intosaicommunity.net/wgpd/content/issais/DebtInd_a.pdf
11. جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الدين العام ، سنوات مختلفة.
12. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، سنوات مختلفة
13. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية مختلفة، بغداد.
14. جمهورية العراق ، جهاز المركزي للإحصاء العراق، المجموعة الإحصائية، النشرات السنوية مختلفة،